

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur,
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs :
S. Bostros & Ibrahim Jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 10

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « امين شميل »
بديرها ويحررها
سليم بستر و ابراهيم خال الحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً ماغاً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقرر رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

لائحة الوكلاء امام المحاكم الشرعية
(نحن خديوي مصر)

بعد الاطلاع على المادة ٤٠٠ من لائحة
المحاكم الشرعية المصدق عليها بالامر العالي الصادر
في ٩ رجب سنة ١٢٩٧ (١٧ يونيه سنة ١٨٨٠)
وعلى امرنا الصادر في ٢٥ ذى الحجة
سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو سنة ١٨٩٧) المشتمل
على لائحة ترتيب المحاكم المذكورة والاجراءات
المتعلقة بها

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة
وموافقة رأي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

الباب الاول

في الشروط اللازمة لقبول الوكلاء امام
المحاكم الشرعية

(المادة ١) لايقبل في التوكيل عن الاخصام
في الدعاوى امام المحاكم الشرعية الا من توفرت
فيه الصفات الآتية
أولاً ان لا يكون سنه اقل من خمس
وعشرين سنه

ثانياً ان لا يكون مشغلاً بمعرفة او عمل يحط
من قدر المحامي ولم يكن مرتكباً لما يخجل بالآداب
الشرعية

ان تجمل تحت التجربة مدة سنة واحدة من رى
لزوم ذلك بالنسبة له

(المادة ٣) تشكل لجنة بمحكمة مصر
الشرعية من قاضي مصر بصفة رئيس ومن اثنين
من أعضاء المحكمة العليا الشرعية واثنين من
اعضاء محكمة مصر الشرعية يعينهم قاضي
مصر لامتحان من يقتضي امتحانه لدرج اسمه
في جدول الوكلاء امام المحاكم الشرعية

(المادة ٤) كل من يدرج اسمه ضمن
جدول الوكلاء امام المحاكم الشرعية فعليه ان يقدم
صريضة لقاضي مصر مرفوقة بما يميز قبوله على
وجه ما ذكر ومتى تقرر قبوله تعطى له شهادة
حسبما يأتي

(المادة ٥) متى تحقق للجنة ان الشروط
المقررة في المادة الاولى متوفرة فيمن طلب ادراج
اسمه في جدول الوكلاء تأمر بكتابة اسمه في
الجدول المذكور وتعطي له شهادة دالة على قبوله
وبمجرد حصول ذلك يسوغ له ان يتراجع امام
كافة المحاكم الشرعية

(المادة ٦) ينتهي التوكيل بانتهاء الامر
الموكل فيه او بعزل الموكل للتوكيل

(المادة ٧) لا يدرج في جدول الوكلاء
من يكون موظفاً باحدى المحاكم الشرعية او
مصالح الحكومة

ثالثاً ان يكون حسن السمعة والصيت
رابعاً ان يكون مقبلاً بالقطر المصري
خامساً ان يكون حائزاً لشهادة العالمية من احد
اماكن التدريس المتبعة في لائحة نظام
الجامع الازهر

او يكون متحصلاً على شهادة من
مدرسة الحقوق الخديوية او الشهادة
النهائية من مدرسة دار العلوم الخديوية
او يكون سبق له التوظيف بوظيفة
قاض او نائب او عضو بالمحاكم الشرعية
او مفت ولم يكن رفقه منها بسبب مانع
من القبول

او يكون سبق له الاستخدام بوظيفة
كاتب باحدى المحاكم الشرعية مدة اقلها
سنة واحدة ولم يكن رفقه منها بسبب
مانع من القبول بشرط أن تظهر كفاؤه
في الامتحان باللجنة الآتي ذكرها

الاشخاص السابق قديمهم في جدول
الحاميين امام محكمة الاستئناف الاهلية
يخوون درج اسمهم في جدول الوكلاء
امام المحاكم الشرعية بشرط ان يؤدوا
امتحاناً امام لجنة الامتحان الآتي
ذكرها وتظهر كفايتهم

(المادة ٢) للجنة الامتحان الآتي ذكرها

التوقيف عن الاشغال بالحرفة مدة لا تزيد عن سنة

محو الاسم من الجدول

(المادة ٢٢) تأديب الوكلاء في كل محكمة من محاكم المديرية أو المحافظات يكون من خصائص مجلس يشكل بمحكمة المديرية أو المحافظة التي حصل بدأرتها ما اوجب ذلك من قاضيا أو من يتوب عنه بصفة رئيس ومن عضوين من المحكمة يعينهما الرئيس ومع ذلك فللرئيس أن ينذر الوكيل اذا رأى ان الامر الذي ارتكبه لا يستحق عليه أكثر من ذلك

(المادة ٢٣) الاحالة على التأديب تكون بناء على طلب القاضي أو رئيس المجلس الشرعي أو ناظر الحفانية

(المادة ٢٤) الدعوى التأديبية لا تمنع من رفع دعوى جنائية أو مدنية بسبب الفعل بعينه (المادة ٢٥) لا يجوز الحكم بأحدى العقوبات التأديبية الا بعد طلب حضور المتهم بمقتضى علم خبر بمعد ثمانية أيام على الأقل

(المادة ٢٦) يحكم مجلس التأديب في الدعوى بعد سماع أوجه الدفع التي يبيدها الوكيل اذا حضر

(المادة ٢٧) يجوز للوكيل المحكوم عليه ان يستأنف الاحكام التي تصدر من مجلس التأديب (المادة ٢٨) الاستئناف الذي يرفع من الوكيل يجب ان يكون في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الحكم اذا كان حضورياً ومن تاريخ اعلانه اذا كان غائباً

(المادة ٢٩) رفع الاستئناف يوقف تنفيذ الحكم ما لم يكن صادراً بمحو اسم الوكيل فلا يجوز له المرافعة الا بعد الحكم في الاستئناف (المادة ٣٠) الحكم في الاستئناف يكون من خصائص المحكمة العليا الشرعية (المادة ٣١) تنفيذ أحكام مجالس التأديب يكون بمعرفة رؤساء المجالس المذكورة (المادة ٣٢) من حكم عليه بعقوبة تأديبية

المساعدة من قبل الشورى سواء انتهى التوكيل أو كان مستمراً

(المادة ١٨) اذا انتهى التوكيل وجب على الوكيل أن يرد لموكله كافة أوراقه ومستنداته الاصلية متى طلب منه ذلك واذا لم تدفع اليه أجرته جاز له أن يأخذ على نفقة الموكل صوراً من الاوراق التي تثبت حقوقه في الاجرة ولا يكون على كل حال ملزماً بأن يسلم لموكله صورة الاوراق التي حررها في الدعوى ولا أن يسلم اليه الخطابات المرسلة له منه ولا المستندات المتعلقة بما دفعه من طرفه مقدماً ولم يؤد اليه من موكله ولكن يجب عليه أن يعطي موكله صوراً من ذلك تحرر على نفقة الموكل وبناء على طلبه

(المادة ١٩) تقدر اجرة الوكيل بمعرفة القاضي أو المجلس الذي حصلت المرافعة في الدعوى أمامه باعتبار أهمية الدعوى وقيمة العمل والزمن الذي قضاه فيه الوكيل وما استلزمه من العناية مع مراعاة ثروة الاخصام اذا لم يوجد اتفاق بين الطرفين على اجرة معينة

وجوز الطعن في ذلك التقدير في ميعاد أسبوع يحضي من تاريخ اعلان القرار به ويقدم ذلك الطعن الى المجلس الشرعي عند صدور التقدير من قاض واحد والى المحكمة العليا عند صدوره من مجلس للفصل فيه نهائياً أما اذا كان التقدير صادراً من المحكمة فيكون نهائياً غير قابل للطعن

الباب الثالث

في تأديب الوكلاء

(المادة ٢٠) ملاحظة الوكلاء من خصائص القضاة

(المادة ٢١) من أدخل بواجباته من الوكلاء أو خالف شيئاً مما هو مدون بهذه اللائحة أو بالوائح المتبعة بالمحاكم الشرعية أو خدش شرف طائفته أو حط من قدرها بسبب سيره في أعمال حرقه أو في غيرها يجازى بأحدى العقوبات الآتية التوبيخ

(المادة ٨) يكون في كل محكمة من المحاكم الشرعية نسخة من الجدول المشتمل على اسماء الوكلاء وتذكر اسماءهم فيه حسب ترتيب التواريخ التي فيها ادراج الاسم وتبين فيه محلاتهم (المادة ٩) يجوز للاخصام في كل الاحوال ان يترافعوا بانفسهم أو ينيبوا عنهم أقاربهم أو أوصيائهم (المادة ١٠) للحكومة وللصالح الاميرية وديوان الاوقاف ان توكل من قبلها من تشاء من موظفيها للمرافعة امام المحاكم الشرعية

الباب الثاني

فيما للوكلاء من الواجبات وما عليهم من الحقوق (المادة ١٢) يجب على الوكلاء ان يؤدوا ما يبنط بهم بالجد والاستقامة مع مراعاة احكام اللوائح المتبعة

(المادة ١٣) ليس للوكيل ان يعزل نفسه من التوكيل في أثناء سير القضية بغير عذر مقبول وعليه ان يعلن موكله بذلك ان كان بعذر

(المادة ١٤) على الوكيل ان يتجنب كل ما يمس بشرف خصمه أو يمس المحكمة المترافع امامها أو أحد عمالها سواء كان ذلك بالقول أو الكتابة أو الفعل ولو بالإشارة

(المادة ١٥) ليس للوكيل ان لا يحضر في المواعيد المحددة الا بعذر مقبول عليه ان يجبر به رئيس الجلسة المنظورة امامها القضية قبل الميعاد المحدد وعليه ان ينبت عنه احد الوكلاء المقبولين في الحضور امام الجلسة لطلب التأخير وتكون الانابة بمقتضى كتابة منه

(المادة ١٦) يجب على الوكيل ان يكتم الاسرار الخاصة بالدعوى التي يكلف بها

(المادة ١٧) اذا كلفت إحدى المحاكم الشرعية أحد الوكلاء بالمرافعة عن شخص فقير معافى من الرسوم القضائية أو شخص يخلف عن الحضور أمام المحكمة وجب عليه القيام بما يبنط به مجاناً (المادة ١٨) كل وكيل وكل من قبل أحد الاخصام في دعوى أو أبدى له رأياً فيها لا يجوز له أن يساعد الخصم الآخر في تلك الدعوى أو في دعوى أخرى مرتبطة بها ولو كانت هذه

من أحد مجالس التأديب يسري عليه الحكم
لدى جميع المحاكم الشرعية

في الاحكام الوقتية

(المادة ٣٣) كل من تقرر قبوله في التوكيل
أمام المحاكم الشرعية قبل صدور هذه اللائحة
ما عدا المقبولين الآن أمام محكمة مصر الشرعية
ولم يكن حازراً للشروط المدونة بها لا يجوز له ان
يتراجع أمام المحاكم الشرعية الا اذا أدى امتحاناً
بنجاح أمام لجنة الامتحان المذكورة ومن تظهر
لياقته عقب الامتحان بدرج اسمه بمجدول الوكلاء
ويكون له الحق في المرافعة أمام كافة المحاكم
الشرعية

احكام ختاميه

(المادة ٣٤) يعمل بمقتضى أمرنا هذا بعد
نشره في الجريدة الرسمية بخمسة أيام
(المادة ٣٥) على ناظر الحفائية تنفيذ أمرنا
هذا

صدر بسراي عابدين في ١٦ ذي القعدة
سنة ١٣١٧ - ١٧ مارس سنة ١٩٠٠

تعيينات وتبديلات قضائية

صدرت الاوامر العالية بتاريخ ٢٦ الجاري
بالتعيينات والتبديلات الآتية

عين محمد التجاري بك رئيس محكمة الزقازيق
الابتدائية الاهلية قاضياً بمحكمة الاسكندرية
الابتدائية المختلطة

وعين المسيو انطون كومانوس مساعد وكيل
النائب العمومي لدى محكمة الاستئناف والمحاكم
الابتدائية المختلطة بوظيفة وكيل نيابة

وعين محمد مصطفى بك رئيس محكمة طنطا
الاهلية رئيساً لمحكمة الزقازيق الاهلية بدلا من
محمد انجاري بك الذي عين في وظيفة أخرى
وعين احمد حلمي بك الرئيس من الدرجة
الثانية لمحكمة اسيوط الاهلية رئيساً من الدرجة
الاولى لمحكمة طنطا الاهلية

وعين محمود رشاد بك الرئيس من الدرجة

الثانية لمحكمة قنا الاهلية وكيل من الدرجة الاولى
لمحكمة مصر الاهلية بدلا من يوسف صدقي
بك الذي احيل على المعاش

وعين محمد حافظ افندي الوكيل من الدرجة
الثانية لمحكمة قنا الاهلية رئيساً من الدرجة الثانية
لمحكمة قنا الاهلية

وعين محمد محرز بك الوكيل من الدرجة
الثانية لمحكمة بني سويف الاهلية رئيساً من
الدرجة الثانية لمحكمة اسيوط الاهلية

وعين احمد راغب بدر افندي الوكيل من
الدرجة الثانية لمحكمة اسيوط الاهلية وكيل من
الدرجة الثانية لمحكمة بني سويف الاهلية

وعين أمين علي افندي القاضي من الدرجة
الثانية بمحكمة مصر الاهلية وكيل من الدرجة
الثانية لمحكمة اسيوط الاهلية

وعين محمد صالح افندي القاضي من الدرجة
الثانية بمحكمة مصر الاهلية وكيل من الدرجة
الثانية لمحكمة قنا الاهلية

وعين محمد فخري بك القاضي من الدرجة
الثانية بمحكمة طنطا الاهلية قاضياً من الدرجة
الاولى بمحكمة قنا الاهلية

وعين احمد عابدين افندي القاضي من الدرجة
الثالثة بمحكمة الزقازيق الاهلية قاضياً من الدرجة
الثانية بمحكمة قنا الاهلية

وعين احمد ذوالفقار بك القاضي من الدرجة
الثالثة بمحكمة مصر الاهلية قاضياً من الدرجة
الثانية بمحكمة اسيوط الاهلية

وعين أحمد طلعت افندي القاضي من الدرجة
الثالثة بمحكمة مصر الاهلية قاضياً من الدرجة
الثانية بمحكمة مصر الاهلية

وعين عثمان غالب افندي القاضي من الدرجة
الرابعة بمحكمة الزقازيق الاهلية قاضياً من الدرجة
الثالثة بمحكمة قنا الاهلية

وعين محمد فضلي افندي القاضي من الدرجة
الرابعة بمحكمة اسكندرية الاهلية قاضياً من الدرجة
الثالثة بمحكمة قنا الاهلية

وعين عبد الرحيم احمد بك الموظف بدويان

عربي خديوي قاضياً من الدرجة الثالثة بمحكمة
قنا الاهلية

وعين محمد عزت افندي القاضي من الدرجة
الخامسة بمحكمة الزقازيق الاهلية قاضياً من الدرجة
الرابعة بمحكمة اسيوط الاهلية

وعين ابراهيم أمين افندي القاضي من الدرجة
الخامسة بمحكمة بني سويف الاهلية قاضياً من
الدرجة الرابعة بمحكمة اسيوط الاهلية

وعين محمد السكي افندي وكيل النيابة
العمومية من الدرجة الثالثة قاضياً من الدرجة
الخامسة بمحكمة اسيوط الاهلية

وعين يوسف فصر الله افندي وكيل النيابة
العمومية من الدرجة الرابعة قاضياً من الدرجة
الخامسة بمحكمة قنا الاهلية بدلا من اسحاق

ميخائيل افندي الذي لُقيل من وظيفته لاسباب صحية
وعين ابراهيم يونس افندي وكيل النيابة
العمومية من الدرجة الرابعة قاضياً من الدرجة

الخامسة بمحكمة اسيوط الاهلية

وعين ابراهيم فريد بك رئيس قلم قضايا
الدائرة السنية قاضياً من الدرجة الخامسة بمحكمة
مصر الاهلية

وعين نجيب شكري افندي وكيل النيابة
العمومية من الدرجة الرابعة وكيل النيابة العمومية
من الدرجة الثالثة

وعين كامل وهبه افندي مساعد النيابة وكيل
للنيابة العمومية من الدرجة الرابعة

وعين محمد كامل فيضي افندي مساعد النيابة
وكيلاً للنيابة العمومية من الدرجة الرابعة

وعين غالي سليمان افندي مساعد النيابة وكيل
للنيابة العمومية من الدرجة الرابعة
ونقل القضاة الآتي ذكرهم بدرجاتهم ووظائفهم
(لمحكمة مصر الابتدائية الاهلية)

محمد صدقي افندي القاضي من الدرجة
الثالثة بمحكمة الزقازيق الاهلية

حفي ناصف بك القاضي من الدرجة الرابعة
بمحكمة طنطا الاهلية

(لمحكمة اسكندرية الاهلية)

عبدالمسيح افندي سميكة القاضي من الدرجة الثالثة بمحكمة طنطا الاهلية

(لمحكمة طنطا الاهلية)

حسين درويش افندي القاضي من الدرجة الخامسة بمحكمة اسيوط الاهلية

فتح الباب سيد افندي القاضي من الدرجة الخامسة بمحكمة قنا الاهلية

محمد ابراهيم افندي القاضي من الدرجة الخامسة بمحكمة قنا الاهلية

عبد الرحمن رضا افندي القاضي من الدرجة الخامسة بمحكمة اسيوط الاهلية

(لمحكمة الزقازيق الاهلية)

سليم فرج افندي القاضي من الدرجة الاولى بمحكمة طنطا الاهلية

عبد الفتاح محرم افندي القاضي من الدرجة الرابعة بمحكمة بني سويف الاهلية

محمد حمدي افندي القاضي بمحكمة قنا الاهلية

عبد الوهاب فهمي افندي القاضي من الدرجة الخامسة بمحكمة قنا الاهلية

(لمحكمة بني سويف الاهلية)

أحمد عبد الرازق افندي القاضي من الدرجة الرابعة بمحكمة اسيوط الاهلية

ابراهيم فوزي افندي القاضي من الدرجة الخامسة بمحكمة قنا الاهلية

المحاكم الاهلية

ترجمة التقرير المرفوع من جناب المستشار القضائي

عن سنة ١٨٩٩

(تابع ماقبله)

وبناء عليه قد حصل الاتفاق مع سباحة قاضي مصر على ان كافة ماذوني المحاكم الشرعية ستعطي لهم تعليمات بأنه كلما طلب منهم زواج امرأة نصرانية او اسرائيلية بمسلم عليهم ان يشددوا كل التشديد في حضور الزوجة بنفسها

أمامهم وان يفسروا لها الاحكام الشرعية المتعلقة بهذا الموضوع ميين لها ان الزوج له ان يتزوج بأكثر من واحدة فربما يكون لها ضرر وان له أيضاً ان يطلقها متى شاء بدون معارض وذلك قبل ان يسمحو لها بالتوقيع على الدفتر وكذلك يلزم ان وثيقة الزوجة في مثل هذه الاحوال تكون محتوية على ملخص مطبوعة فيه تلك الاحكام وبهذه الطريقة ربما تجنب الخطر المنوء عنه في المستقبل

اختصاص العمدة

قد أشرت في تقرير العام الماضي الى الامر العالي الصادر في ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٨ الذي خول بمقتضاه لبعض عمد البلاد حق الحكم في الدعاوي المدنية الشخصية التي لا تتجاوز قيمتها مائة غرش

وكان الداعي لاستصدار ذلك الأمر ضرورة تخفيف وقر العمل عن قضاة المحاكم الجزئية الا اني كنت أخشى من تحويل الحكم ولو في المسائل الصغيرة على غير السلطة القضائية لكن ظهر الآن أن النظام الجديد نجح نجاحاً تاماً على وجه العموم وسعادة جونسون باشا الذي وجه عنايته لمراقبة سير هذا النظام وتفقد أعماله في كافة أنحاء القطر قدم لي التقرير الآتي

«لقد زرت أثناء الشهر الاخير كافة مراكز مديرية قنا ونظرت بالدقة سجلات العمدة الذين خولت لهم سلطة قضائية في الدعاوي المدنية التي لا تتجاوز قيمتها مائة غرش وكذلك سجلات المحالقات ونظرت أيضاً محاضر العمدة على الاطلاق واني أرى ان نتائج أعمال العام الماضي كانت حسنة جداً وعلى غاية ما يرام فان القضايا المدنية المحكوم فيها تزداد يوماً اذ بلغ مجموع عدد القضايا التي حكم فيها في كل القطر ٧٢١٦ قضية وعدد القضايا المحكوم فيها في مديرية قنا وحدها ٩٩٨ قضية وفي مديرية الغربية ٢٠٥٥ قضية وزيادة على ذلك فاني فحصت جيداً أثناء السنة أعمال جلة مديريات أخرى فكل ما قلته

عن مديرية قنا يمكن انطباقه حقاً على كل المديريات الأخرى

وكان لعهد غير بعيد بالنسبة لعدم فهم التعليمات التي أصدرتها نظارة الداخلية لا يدرج في السجل الا القضايا التي حكم فيها لصالح المدعي وأمر فيها بالتنفيذ فقط وحينئذ فمجموع تلك الاعداد المتقدمة لم يكن هو كل القضايا حقيقة بل ربما كان ثلاثة أرباعها فقط ولكن ذلك الأمر سيتلافى في المستقبل

وليس هناك أدنى ريب في أن الاهالي على العموم قد اعتبروا هذا الترتيب الجديد مساعداً لهم مساعدة حقيقية حيث حصل الفصل بمقتضاه حتى في قضايا كان موضوعها قرشان ونصف أما القضايا التي موضوعها خمسة أو عشرة قروش فهي كثيرة جداً وغير خاف ان مثل هذه الدعاوي الصغيرة كان في غير امكان أربابها رفعها أمام المحاكم الاعتيادية

ثم ان العمدة قد أظهروا ما يدل على سلامة الذوق والتبصر في فصلهم لتلك القضايا الدائئة الحدوث خصوصاً في الوجه القبلي الذي يتعمد فيه المدين بوفاء دينه غللاً أو غيرها من السلع هذا ولم يصادف تنفيذ الاحكام صعوبات وان اتفق بعض صعوبات فيها فهي نادرة ويظهر لي أن أحكامهم أرضت الجميع وفي الواقع فاني لم أصادف شكوى مع أنني أظهرت تمام الاستعداد لقبول ما يمكن ان يرد على منها بل سمعت ولا زلت أسمع من كل فج من أهالي البلاد التي لم يخول لعمدها تلك السلطة القضائية الحاحهم في طلب تحويلها لعمد بلادهم ولما لم يتم لهم ذلك التجؤا في تقاضيمهم الى عمد البلاد الأخرى

واني لا أود أن يفهم من قولي أن تكون السلطة المخولة الآن لبعض العمدة مخولة لبقيةهم بل غرضي أن لا تعطى هذه السلطة الا للعمدة الذين يكونون مساوين في الكفاءة للعمدة المخولة لهم الآن هذا ولا بد من التمييز بين السلطة الادارية المخولة للعمدة بصفتهم هذه وبين سلطته القضائية المخولة له وانه كما يجوز تحويل السلطة القضائية

أما الجنج فيظهر ان عددها في ازدياد كما كانت الحالة في العام الماضي وهاك البيان

٣٦٩٠٩ قضية في سنة ١٨٩٧

٣٧٧٦٠ " " سنة ١٨٩٨

٣٩٧١٣ " " سنة ١٨٩٩

ولكن ذلك ناشئ عن تيقظ البوليس المتزايد وعن تأثير الاجراءات المتخذة لكبح جماح الجرائم في ايامنا هذه لا عن ازدياد ميل الاهالي لارتكاب الجرائم اذ ينبغي ان نلاحظ ان الزيادة التي وجدت في عدد الجنج لم تكن الا فيما يختص بالمشاجرات والضرب ولا يمكن القول بأنه يوجد الآن صراخ وغوغاءا اكثر مما كان في الايام السالفة أما النسبة بين الاحكام الصادرة بالعقوبة وبين عدد قضايا الحفظ بنوعيه في مسائل الجنج فلا تزال في تحسن مستمر ففي سنة ١٨٩٧ كانت نسبة احكام العقوبة الى القضايا التي حكم فيها ٨٨ في المائة وفي سنة ١٨٩٨ - ٩٠ في المائة وفي سنة ١٨٩٩ - ٩١ في المائة أما قضايا الحفظ فكما يأتي

موقت قطعي

٥٣٤٠ ١٤٨٧٧ في سنة ١٨٩٧

٥١٩٩ ١٣٤١٠ " " سنة ١٨٩٨

٦٠٨٠ ١٣٤٤٢ " " سنة ١٨٩٩

وكان النقص في عدد الجنايات على وجه اظهر في مديريات البحيرة والحيزه والدقهليه والقيوم وفي محافظة القاهرة ففي مديرية البحيرة نزلت الجنايات من ١٢٨ جناية في سنة ١٨٩٨ الى ٥٩ في سنة ١٨٩٩ أي بنسبة ٥٤ في المائة وفي مديرية الحيزه من ٧٩ سنة ١٨٩٨ الى ٥٥ وفي هذه السنة بنسبة ٣٠ في المائة وفي مديرية الدقهلية من ٥٤ سنة ١٨٩٨ الى ٤١ وفي القيوم من ٥٦ سنة ١٨٩٨ الى ٥٢ وفي القاهرة من ٧٤ سنة ١٨٩٨ الى ٥٩ هذه السنة

الا انه بمزيد الاسف لم نتحصل على هذه النتيجة في مديريات بني سويف والغربية والمنوفية كما يستدل على ذلك من الاعداد الآتية

سنة ١٨٩٨ سنة ١٨٩٩

٥٢

٣٨

بني سويف

٣٤٤٢ قضية وفي الوجه القبلي ٣٧٧٤ قضية فيكون مجموعها في السنة ٧٢١٦ قضية

وما تقدم يتضح جلياً ان السلطة الجديدة تخفف الانتقال كثيراً عن عائق المحاكم الجزئية

اما عدد قضايا المخالفات التي فصل فيها العمدة

في الوجه البحري في السنة الماضية فهو لنهاية شهر نوفمبر ١٨٣١٢ قضية وفي الوجه القبلي ٢٩٠٢٦ قضية

الامن العام

أما حالة الامن العام فلها لا تزال في تحسن لان عدد الجرائم اخذ في النقص كما يستدل على ذلك من الاعداد الآتية

١٤٢٤ قضية في سنة ١٨٩٧

١٣٤٢ " " سنة ١٨٩٨

١٢٥٣ " " سنة ١٨٩٩

ونسبة الاحكام الصادرة بالعقوبة الى القضايا التي تقدمت وحكم فيها اثناء هذه السنة آخذة في الازدياد فقد بلغت

٧٤ في المائة في سنة ١٨٩٧

٧٦ " " سنة ١٨٩٨

٨٠ " " سنة ١٨٩٩

أما عدد القضايا المحفوظة موقتاً لعدم وجود ادلة كافية فيها والقضايا المحفوظة قطعياً لعدم صحتها أو لعدم العقاب على الافعال المسندة للمتهمين فيها فهو كالآتي

(١) قضايا حفظت موقتاً

٣٩٢ في سنة ١٨٩٧

٣٧٩ " " سنة ١٨٩٨

٣٨٩ " " سنة ١٨٩٩

(ب) قضايا حفظت قطعياً

٩٤٠ في سنة ١٨٧٩

٧١٣ " " سنة ١٨٩٨

٦٩٦ " " سنة ١٨٩٩

ومنه يعلم انه وان وجد ازدياد قليل في القضايا المحفوظة موقتاً فقد وجد ان القضايا المحفوظة نهائياً آخذة في النقصان

لفرد من الناس غير عمدة متى كان كفؤاً للقيام بمهامها يكون من الاجدر تحويل تلك السلطة لعمدة حاز صفات ذلك الفرد ويزيد عليه قوة نفوذه بما له من السلطة الادارية والمركز المحترم في نفوس الاهالي

أما الاعتراضات الواردة على وضع أهالي قرية أو قريتين تحت سلطة عمدة قرية أخرى ادارية فلا تنطبق بالمرّة على القضايا المدنية وحينئذ لا أرى أدنى اعتراض على منح السلطة القضائية المدنية لغاية مائة غرش لرجل ذي أهلية يكون عمدة على قرية وتمتد سلطته على أهالي جلة قرى ويكون من الصواب أن نختار عمدة يكون أهلاً لذلك من بين العمدة في ابتداء الامر ثم بالتدريج تدخل غيرهم في الجهات التي لا يوجد فيها عمدة ذوا أهلية وعلى ظني أنه لو جلس العمدة الذي لم ينل السلطة القضائية لقلة كفاءته بمجوار العمدة الذي يكون قد نالها وحضر سماع الدعاوي لكان من الجاز أن تنجح التجربة على أن التنفيذات على العموم ينبغي أن تحصل على يد العمدة ولو كان خلوا من السلطة القضائية

ومما هو جدير بالذكر ان هذا النظام متوقع تحويله الى محاكم صغيرة منظمة مثل (البي سيثونس) في البلاد الانكليزية فان جلة عمد مجلسون لسماع القضايا في أيام محدودة من أيام الاسبوع

أما الاعمال التي تتعلق بسماع قضايا المخالفات فيظهر أنها بلغت تقريباً حداً معتدلاً ولا يخفى أن هذا الامر مرضي وما دامت الاحوال العمومية تتقدم على ما يراد في القرى فلا داعي للرغبة في تكثير القضايا فيها واني أرى أن الوقت الذي تاتي فيه مقابل أمر الاحتياطات الصحية في القرى للعمدة قد قرب قريباً سريماً لانه اذا وجد الآن أي قصير بالنسبة للاحوال الصحية لا يكون مشغولاً عنه الا العمدة على أنه لم يكن له عناصر قوية لاطهار نفوذه فيها

أما عدد القضايا المدنية التي حكم فيها العمدة في السنة الماضية في الوجه البحري فقد بلغ

اعلان

محكمة سواهج الجزئية

نشره اولي

انه في يوم الابعاء ٢ مايو سنة ٩٠٠ الساعة
٨ افرنكي صباحاً بقاعة المزايدات بسراري المحكمة
بسواهج

بناء على طلب عبد الوهاب علي المزارع
من نجح طرخان

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من
هذه المحكمة بتاريخ ١٧ فبراير سنة ٩٠٠ ومسجل
بقلم كتاب محكمة اسبوت الاهلية في ٢٠ منه نمرة
١٤٩ وبناء على الامر الصادر من حضرة قاضي
المحكمة في ٢٠ مارت سنة ٩٠٠

سنباع الاطيان والعقارات الآتي بيانها الكائنة
بناحية اولاد نصير ملك عبدالفتاح ابراهيم المزارع
من نجح طرخان المذكور وقاب لمبلغ ٢٤٠٠ قرش
عمله صاغ المحكوم به من هذه المحكمة مع
المصاريف البالغ قدرها ٤٠٧ قرش عمله صاغ وهي
س ط فدن نخيل اذرع

شائعة في ٥ قراريط
١٢
بقالة غرب الطريق حداها
البحري عبد الله عبد
الفار والقبلي علي طلبه
والشرقي علي عبد الرحمن
طلبه والغربي عمر طلبه
شائعة في قيراطاً بقالة
٤
غرب الطريق حداها
البحري تمام ابراهيم
والقبلي علي طلبه والشرقي
ترعة والغربي شنوده
شأنودي

شائعة في ١٢ سهم ٨
قراريط ١٢ نخله بقالة

كان الحكم فيها على الجانبين غير مناسب لما
ارتكبه من الجرائم وذلك كما في قضية
حكم فيها على رجل بالاشغال الشاقة مؤبداً جزاء
سرقته بعيرين لكن يمكن ان نقول ان هذه
الاحكام في الغالب كانت موافقة للصواب حيث
ان كثيراً من الاشقياء المشهورين تلبسوا بالجنايات
الكبرى المتعددة من قبل وكان القومسيون على
علم تام بذلك فلما وقعوا في يده بطريق الصدفة
بسبب جريمة أخرى ليست في الالهية كالجنايات
التي ارتكبوها قبل ان حكم عليهم بالعقوبة على هذه
الجريمة لعدم وجود ادلة تثبت تلك الجنايات
ولكن كان الحكم يطابق ما في علم القومسيون
من سوابق هؤلاء المجرمين اكثر من مطابقتها
للجريمة التي اتهموا بها فعلا

(البقية تأتي)

العالم الانكليزي

لارب ان أهالي هذه البلاد يتوقون الى معرفة
اطوار الشعب الذي يحل بلادهم وعوايده واخلاقه
مركزه في الهيئة الاجتماعية فلماذا الف حضرة
الكاتب الاديب بشاره افندي كنعان كتاباً بهذا
الموضوع يشتمل على جغرافية بريطانيا ووصف
مدنها وتاريخ المملكة الانكليزية وعلاقتها مع
المستعمرات وتاريخ السودان وسير مشاهير ساستها
وعلمائها ونحوهم وفصول مطولة عن عادات
الانكليز وصفاتهم الادبية والاجتماعية الى غير ذلك
كما يلذ لكل مطلع وقد طبع الكتاب على نفقة
حضرة الفاضل أمين افندي هندي وزينه بالرسوم
خفاء مجلدين كبيرين يباعان بريال واحد

نغزي سعادة الفاضل سايم باشا حموي صاحب
جريدة الفلاح الفراء بوفاة كريمته المرحومة ليزه
حموي ونسال للفقيدة الرحمة والرضوان ولآلها
التعزية والسوان

الغريب ١٢٦ ١٥٧
المنوفه ١١٣ ١٣٥

واني اترك زيادة التفصيل فيما ذكر للاحصائيات
المفصلة التي ينشرها جناب النائب العمومي لانها
تأتي بكل ما يلزم في الموضوع على الوجه
الكافي جداً

قومسيونات الاشقياء

تشكلت تلك القومسيونات بمقتضى أمر عال
صادر في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٤ بقصد اخذ
الثورات الهائلة المسببة لحصول الجنايات
الكبرى التي كثر وقوعها في ذلك الوقت وكانت
كل مديرية من مديريات الوجه البحري فيها
قومسيون مركب من رئيس يعينه مجلس النظار
ومن المدير ورئيس قلم النيابة العمومية لدى
المحكمة الكائنة بالمديرية في دارتها ومن قاضين
يعينهما مجلس النظار أيضاً من المحاكم الابتدائية
أو من محكمة الاستئناف الاهلية

وخول لكل قومسيون الحق في تحقيق
الجنايات التي تقع في دائرة المديرية من جملة اشخاص
متسلحين ويكون شأنها الاضرار بالامن العام من
جهة القتل أو سلب الاموال وكان من الواجب
ان يكون التحقيق بغاية ما يمكن من السرعة بلا
انقطاع لانه لاظهار الحقيقة عاجلاً بدون التفات
للاجراءات والمواعيد المقررة في قانون تحقيق
الجنايات فبمقتضى هذا الامر العالي تحولت كل
القضايا الداخلة ضمن دوائر تلك المحاكم الى
القومسيونات وفي شهر ابريل سنة ١٨٨٥ تأسست
قومسيونات مثل هذه القومسيونات في الوجه
القبلي وكان تشكيلها في بادئ الامر لمدة أربعة
اشهر ثم امتدت مدتها بالتتابع الى ١٥ مايو سنة
١٨٨٩ ثم ابطلت قطعياً

ولا يزال في السجون بعض المحكوم عليهم
من تلك القومسيونات يقضون المدد الطويلة
ويشتغلون بالاشغال الشاقة وقد اطلعت على كثير
من القضايا الصادرة من القومسيونات المنو عنها

س ط فدن نخل اذرع	س ط فدن نخل اذرع	س ط فدن نخل اذرع
غرب الطريق حدها البحري مرجان الصباغ والقبلي سرور عبدالوهاب والشرقي عبد الله يوسف والغربي عوض سليمان شائعة في ١٥ قيراط بقبالة عرمط حدها البحري جبالى جداوي والقبلي علي طلبه والشرقي محمد عبد المنعم والغربي محمد تمام شائعة في ١٢ سهم و ٤ قرايط بقبالة عرمط حدها البحري تمام ابراهيم والقبلي علي طلبه والشرقي جبالى جداوي والغربي عويس فضله شائعة في ١٢ سهم و ٥ قرايط بقبالة عرمط حدها البحري عبد الله عبد المقادر الغفار والقبلي علي طلبه والشرقي رعه والغربي جمه اسماعيل شائعة في ٦ قرايط بقبالة عرمط حدها البحري عبد الله عبدالفتاح والقبلي علي طلبه والشرقي علي طرخان والغربي عبد الرحمن ثقل شائعة في ١٢ سهم و ٤ قرايط بقبالة الهيشه حدها البحري تمام ابراهيم والقبلي علي طلبه والشرقي جمه اسماعيل والغربي رعه شائعة في ١٢ سهم و ٤ قرايط بقبالة الهيشه البحري تمام ابراهيم والقبلي علي طلبه والشرقي	شائعة في ١٢ سهم و ٨ قرايط بقبالة غرب الطريق حدها البحري علي طرخان والقبلي علي طلبه والشرقي قاسم محمد عيد والغربي نصير شيخون شائعة في ١٢ سهم و ١٠ قرايط بقبالة غرب الطريق حدها البحري عبد الله عبدالغفار والقبلي علي طلبه والشرقي علي طرخان شائعة في قيراطين بقبالة غرب الطريق حدها البحري علي طرخان والقبلي علي طلبه والشرقي علي طرخان والغربي سكن النجع شائعة في ١٢ سهم و ٨ قرايط بقبالة غرب الطريق حدها البحري ورثة محمد عمران والقبلي سكن النجع والشرقي باقي النيط والغربي محمد عمران شائعة في ٨ قرايط بقبالة غرب الطريق حدها البحري عبد الرحمن طلبه والقبلي علي طرخان والشرقي علي طرخان والغربي عمر طلبه شائعة في ٥ قرايط و ٩ نخل بقبالة غرب الطريق حدها البحري عبد الرحمن والقبلي علي طرخان والشرقي علي طرخان والغربي علي طلبه شائعة في ٩ قرايط بقبالة	غرب الطريق حدها البحري عبد الله عبد الغفار والقبلي علي طلبه والشرقي التزعه والغربي عمر طلبه شائعة في ٨ سهم و ٨ قرايط بقبالة غرب الطريق حدها البحري تمام ابراهيم والقبلي علي طلبه والشرقي التزعه والغربي عبد الفتاح محمد شائعة في ٤ قرايط بقبالة غرب الطريق حدها البحري عبد الله عبد الغفار والقبلي علي طلبه والشرقي التزعه والغربي عبد الفتاح محمد شائعة في ١٢ سهم و ٦ قرايط بقبالة غرب الطريق حدها البحري علي طرخان والقبلي علي طلبه والشرقي عبد السيد سليمان والغربي رعه السوهاجية شائعة في ٣ قرايط بقبالة غرب الطريق حدها البحري مغربي قاسم والقبلي علي طلبه والشرقي علي طرخان والغربي حمد عوض شائعة في ١٢ سهم و ١٢ قيراط بقبالة غرب الطريق حدها البحري سكن النجع والقبلي علي طرخان والشرقي علي طلبه والغربي علي طرخان

س ط فدن نخل أذرعه

عجمي الاعور والغربي ترعه
شائعة في ٤ قراريط بقبالة
غرب حسين حدها
البحري عبد الله عبد
الفغار والقبلي علي طلبه
والشرقي غازي عبد
التواب والغربي ترعه

شائعة في قيراطين بقباله
غرب حسين حدها
البحري تمام ابراهيم
والقبلي علي طلبه والشرقي
مبارك جاد الحق والغربي
عجمي الاعور

شائعة في ١٣ قيراط بقبالة
الزاده حدها البحري
عبدالعال الخطيب والقبلي
طريق والشرقي عبد الله
عبدالفغار والغربي علي طلبه
شائعة في ١٣ قيراط بقبالة

قبلي البلد بادفا حدها
البحري عبد الله عبد
الفغار والقبلي علي طلبه
والشرقي جمعه اسماعيل
والغربي طريق

١٢٠ شائعة في منزل يبلغ مقاسه
١٢٠٠ ذراع حده البحري
ورثة السيد سليمان والقبلي
عبد الله عبدالفغار وعمر
طلبه والشرقي علي طرخان
ونجيب الصمدي والغربي
ورثة عمر صالح وعجمي
الاعور كان بنجع طرخان
تبع اولاد نصير

٨٠ شائعة في منزل يبلغ مقاسه
٨٠٠ ذراع حده البحري
ورثة عمر صالح والقبلي

عوض سليمان والشرقي
طريق والغربي ورثة علي
عوض كان بنجع طرخان
تبع اولاد نصير

س ط فدن نخل اذرعه
١٧٠ ٠ ٧ ٢٠٠

وتباع الاطيان قسم ويفتح مزاده على مبلغ
١٠٠٠ قرش عمله صاغ والسبعة نخلات قسم
ويفتح مزاده على مبلغ ٤٠ قرش عمله صاغ
والمائتين ذراع قسم ويفتح مزاده على مبلغ ٢٠٠
قرش خلاص المصاريف

وشروط البيع مسطوره بعريضة دعوى
نزع الملكية الموجودة بقلم كتاب المحكمة تحت
طلب من يرغب الاطلاع عليها
فعلى من يريد المشتري الحضور في الزمان
والمكان المذكورين

تحريراً في ٢٥ مارت سنة ٩٠٠

كاتب المحكمة
محمد عبد الله

اعلان بيع عقار

انه في يوم الاربع ٤ ابريل سنة ١٩٠٠
الساعة ١٢ افرنكي الظهر بسوق بندر دشنا
سيباع بطريق المزاد العمومي قاعد اصهب
مولد سن سنه ونصف تقريباً تعلق احمد منصور
من الحمامده وهذا البيع بناء على طلب حضرة
بدر الدين اقندي علي المحامي وفاء لسداد مبلغ
١٠٠ قرش مائة قرش صاغ والمصاريف قيمة
اتعاب محاماه بمقتضى امر تقدير فكل من يرغب
المشتري فعليه ان يحضر في الزمان والمكان اعلاه
لابداً ورغبته ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن
فوراً ومن يتأخر يعاد البيع على ذمته وان
نقص يلزم بالرق واما الزيادة تضاف على الاصل
تحريراً في ٢٤ مارت سنة ٩٠٠

نائب الباشمحضر
محكمة دشنا
جرجس دميان

محكمة بنها الجزية

نشرة اولى

اعلان بيع عقار

ليكن معلوم لدى العموم انه في يوم الاربع
١٨ ابريل سنة ٩٠٠ الساعة ٩ ونصف افرنكي
صباحاً بسراري المحكمة المشار اليها

سيصير الشروع في مبيع اربعة قراريط
اطيان خراجية على قطعتين الاولى قيراطين
وثلاثي بمحوض الجرن من بحري علي محمد
دلال وشرقي ترعة الفلفيله وغربي احمد يوسف
علي وقبلي حسن احمد دلال والقطعة الثانية
قيراط وثلاث بمحوض القصالي من بحري احمد
علما وشرقي يوسف دلال وغربي علي دلال وقبلي
ترعه ومنزل بناحية طحله مجاورة لجسر سحاره
الديلاية من بحري طريق وشرقي يوسف دلال
وغربي جسر البحر يحتوي قاعتين منزرع به
اشجار وبوص وتقدر لافتاح المزايدة مبلغ ١٨٠٠
قرش صاغ بخلاف المصاريف

وهذا البيع بناء على طلب محمد يوسف
الهدهد من طحله ضد محمد ابو دلال من الناحية
بموجب الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ
١٤ مارت سنة ٩٠٠ القاضي بنزع ملكية المدعي
عليه من العقار المذكور وفاء لمبلغ ١٧٣٤ قرش
صاغ المسجل هذا الحكم بقلم كتاب محكمة مصر
الابتدائية الاهلية في ١٨ منه نمرة ١٣٠

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة والمحل الموضحين اعلاه ومن يرغب
مراجعة شروط البيع وقتاً يريد فليطلع عليها بقلم
كتاب المحكمة

تحريراً بسراري المحكمة في يوم السبت ٢٤
مارت سنة ٩٠٠

كاتب اول محكمة بنها
محمد بهجت

(طبع بالمطبعة العمومية)